على مشارف سنة الإعمار والبناء

حميد الموسوي

معاناة العقود الأربعة المظلمة التي كابدها العراقيون بمرارة ويئس، بما حملته من شظف العيش وقسوة الاستبداد ورعب الأجهزة القمعية وكوارث الحروب المستمرة، وتداعيات السنين الأربع العجاف التي أعقبت سقوط السلطة الجائرة وما تخللها من فوضى وخراب وتدمير، وما صاحبها من عمليات التفجير والقتل والذبح التي فتكت بمئات الألوف دون تمييز، ومآسي الخطف والتهجير والتشريد التي طالت الألوف من أبناء هذا الشعب الصابر الجريح. لا بد ان تنجلي غمتها، ولا بد ان تواجه بالفعل المعاكس كي ترد للمواطن كرامته المهدورة وحقوقه المصادرة، بعدما ردت للوطن سيادته وموقعه اللائق، وخاصة بعد تحقق حالة الاستقرار والأمن وانحسار الهجمات الارهابية الشرسة، وايفاء دول الجوار بالتزاماتها تجاه العراق واخراج العراق من البند السابع للأمم المتحدة والذي وضعته السياسات المتخبطة للسلطات السابقة فيه. من هنا صارت عملية التحرك نحو استحقاقات المواطن تمثل الهاجس الأول في اهتمامات الحكومة وعلى رأس هذه الاستحقاقات توفير فرص العمل ورفع المستوى المعاشي وانجاز مشاريع الخدمات والاعمار.

> **توقف إقامة المشاريع الستراتيجية منذ ثمانينات القرن الماضي والتوجه الكلي للصناعات الحربية، جعل العراق يفتقر إلى أبسط المشاريع العمرانية والخدمية والسكنية**

ويبدو ان بوادر هذا التحرك قد لاحت ملامحها حيث عزمت الحكومة وعلى كافة مستويات المسؤولين فيها وبدءا بالرئاسات الثلاث على جعل عام ٢٠٠٨ عاما للبناء والاعمار. وبدأت عملية الإستحضارات المطلوبة وتهيئة خطط ومتطلبات هذا الاستحقاق تعد منذ الآن، وما عقد المؤتمرات الموسعة لهذا الغرض، ورصد الميزانيات الضخمة لانجاز المشاريع العملاقة إلا خطوة ميل في هذا الاتجاه. فقد عقدت في بغداد ومحافظات الناصرية والديوانية والأنبار في الشهر الماضي مؤتمرات خاصة بالاعمار بحضور واشراف ممثلين عن الرئاسات الثلاث وهيئات ولجان محلية وعالمية وبدعم وتعهد بالمشاركة من دول التحالف لانجاز هذه المشاريع الستراتيجية، تمخضت هذه المؤتمرات عن وضع التخصيصات المالية الكبرى التي لم يسبق رصدها في تاريخ الموازنة العراقية، وتم إسناد التنفيذ الى شركات عالمية شهيرة بمشاركة ملاكات وطاقات عراقية ذات تخصصات مختلفة معمارية وهندسية واقتصادية وادارية ومهنية وملاكات وسطية وايدي عاملة. وهذا بحد ذاته يمثل انجازا ناجحا في طريق العملية السياسية الجديدة، وهذا النجاح لا يسجل للحكومة وحدها والقوى السياسية الفاعلة في مسار عملية التغيير، ولا للأحزاب والحركات والمؤسسات وحدها بل لتضحيات هذا الشعب وتحديه لقوى الارهاب وإسناده ودعمه لعملية التغيير وهوجزء من استحقاق تعهدت الحكومة بانجازه لشعبها، فلمدينة بغداد وحدها تم تخصيص قرابة "ملياري دولار" لانجاز مشاريع ستراتيجية طموحة تتضمن خمسة عشر جسرا ونفقا وطرقا وتقاطعات معلقة، وانجاز مشاريع ضخمة لتصفية المياه في قاطعي الرصافة والكرخ مصحوبة بتجديد شبكات الماء والمجاري ومعالجة مشاريع الصرف الصحي اضافة لبناء الوحدات والمجمعات السكنية والملاعب الرياضية والفنادق والمتنزهات واماكن الترفيه وغيرها. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه المشاريع الستراتيجية تتطلب تشغيل الألوف من الأيادي العاملة من مختلف التخصصات والكثير من المواد المحلية التي تنتجها معامل وورش عراقية ما يسهم بتحريك عجلة الاقتصاد العراقي بصورة عامة وانعاشه واستيعاب اعداد هائلة من الطاقات العمالية المعطلة. ناهيك عن الفوائد الإقتصادية المترتبة عن دخول شركات استثمارية عالمية في تنفيذ معظم المشاريع المشار اليها خاصة وان الحكومة قد طمأنت الشركات العالمية بحماية حقوقها من خلال اتفاقية "MIGA" وقدمت لها تسهيلات واسعة وضمانات ملزمة بهدف تشجيعها والإستفادة من خبراتها العالية ورساميلها الطائلة.

لا شك ان تنفيذ اكثر من خمسين مشروع ستراتيجي في بغداد والتي وضعت الخطط اللازمة للبدء بها خلال الشهور القادمة سيسهم الى حد بعيد بالقضاء على البطالة واحياء مدينة بغداد وحل معظم المشاكل السكنية والخدمية فيها. كما ان تنفيذ مثل هذه المشاريع في محافظات العراق الاخرى سيصب في نفس الغرض وسيحقق عين الأهداف وقد بدأ فعلا بوضع خطط مشاريع محافظات الأنبار والديوانية والناصرية كمرحلة اولى.

> **ان تنفيذ المشاريع العملاقة التي وضعت خطوطها ورصدت أموالها وتم استدعاء الشركات العالمية الاستثمارية للمساهمة في إنجازها سيسهم في إحلال الأمن والإستقرار مثلما يسهم في القضاء على البطالة ومثلما يحقق للمواطن جزء من استحقاقاته في العيش المرفه الكريم**

ان توقف إقامة مشاريع البناء والإعمار في العراق منذ ثمانينات القرن الماضي وتوجه السلطات السابقة للحروب والصناعات العسكرية جعل العراق بكل محافظاته يفتقر الى أبسط مقومات العيش الكريم ويتطلع الى إقامة مشروع ستراتيجي كحلم بعيد المنال. ان تنفيذ مثل هذه المشاريع العملاقة سيُسهم في إحلال الإستقرار والقضاء التام على أسباب الجريمة وطرد الارهاب مثلما يسهم في القضاء على البطالة ومثلما يعمل على تهيئة حاجة المواطن من مقومات العيش الكريم.

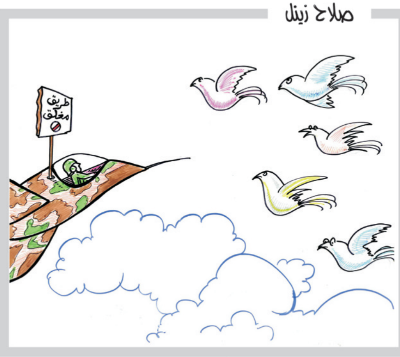

الإمام السيستاني والكاردينال دلي.. همهما العراق

عمار العامري

هموم الشعب العراقي أصبحت الهدف الأسمى الذي يصبو إليه الخيرون من أبنائه ومعاناة المواطن باتت من أولويات القائمين على رعايته.. فمثل مواقف رجال الدين العراقيين إسلاميين ومسيحيين الموحدة والمشرفة والتي قلبت النظرية العالمية والعلمانية التي يثقف لها مريدوها بان رجل الدين لا عليه سوى العبادة والصلاة وتنظيم العقود وما عليهم أي- دعاة العولمة- إلا أن يتشدقوا بالمصطلحات المجوفة مثل الدعوة إلى الثقافة المتهتكة فعلا في مضامين حياتهم والمطالبة بحقوق الإنسان المسلوبة في مقاماتهم ورصد الحريات المنتهكة لديهم وغيرها من الشعارات الخاوية التي لا تؤمن خائف ولا تشبع جائع.. وبين هذا وذاك إذ تزامن موقفين لرجلين من صلب الثقافة الرائدة لديهم والحرية المعطاة في كل تعاملاتهم والدفاع عن حقوق الإنسان التي تسلب بجهود العولمة الحديثة.. وهم أولى بان يجعلا هموم العراقيين والمطالبة بحقوقهم وإعطائهم حرياتهم في مقدمة ما يسعون لأجله.

فكان الموقف الأول لسماحة المرجع الديني الأعلى السيد الإمام علي الحسيني السيستاني- دام ظله- المؤيد والمناصر لانعقاد مؤتمر علماء الشيعة والسنة في النجف الاشرف والداعي إلى توحيد الموقف الوطني للعلماء المسلمين على مختلف طوائفهم ومرجعياتهم.. والمطالبة بحقن دماء العراقيين وتحريم التنكيل بأبناء الشعب العراقي على حساب المصالح الحزبية والفئوية والتي يطبل لها المستفيدون من فوضى انتهاك حقوق الإنسان في العراق وسلب الحريات العامة والخاصة.. فكان لزيارة المؤتمرين لسماحة الإمام السيستاني شرف عظيم بان يولي سماحته اهتمام كبير بالشأن العراقي وهذا الأمر ليس بجديد على سماحته ولكن حينما قال "أنا خادم للعراقيين جميعا" استوقف عند هذه العبارة كل المتابعين للشأن العراقي المحللين والإعلاميين مقرين بان هذا تأييدا للموقف الموحد لعلماء الشيعة والسنة في العراق وما خرجوا فيه من توصيات.. وأيضا تعتبر هذا العبارة بمثابة توصية من أعلى مرجع ديني عراقي إسلامي يُلزم على من يستلم مسؤولية ما في العراق بان يكون خادم متشرفا في خدمته لأبناء وطنه لا يفرق بين الشيعي والسني المسلم والمسيحي.. فالعراقيين جميعا متحابين متوحدين لا تفرقهم السموم الصفراء ولا تقسمهم نوايا المتشدقين بالوحدة والتقدمية لان هذه الأكاذيب كشفت مدلولاتها الرخيصة واظهر الداعين إليها مدى وقاحتهم في تدمير العراق والعراقيين كافة.

أما الموقف الثاني والذي يحسب لرجال الدين في العراق فكان لصاحب الغبطة الكاردينال عمانوئيل دلي والذي تشرفت الكاردينالية المسيحية بتتويجه كاردينالا في الفاتيكان ذلك لما يحملوه من هموم أثقلت كاهل العراقيين ومشاطرنا الشعب العراقي ويلاته.. ما قواه على عدم ترك العراقيين وشانهم في أصعب المواقف التي مرت في العراق من قبيل غيوم الإرهاب والتجاوز على الحرمات العامة وهتك المقدسات الدينية في محاولات بائسة لافراغ البلد من أبنائه والتي لاحت في الأفق ثقل حملها.. فبعدما نال هذا الكاردينال الاستحقاق المتفاخر فيه على المستوى الديني الرفيع في مراتب التصنيف لدى أخوتنا المسيحيين فأكد على انه سوف يكون للعراقيين عامة بدون أن يفرق بين فئة وأخرى وأبناء طائفة وآخرى.. واثبت ذلك في اليوم الأول من توليه هذه المسؤولية حينما سأل عن أحوال المسيحيين في العراق أجاب وبكل اعتزاز مسجلا التاريخ له هذا الموقف المشرف حينما أذهل العالم بالجواب للسائل "لا تسألني عن المسيحيين اسألني عن العراق".. فكان رد يحمل كل المعاني ولا يمكن أن يكون ردا سياسيا بقدر ما هو نتيجة لما يختنق فيه صدر الرجل.

هذان الموقفان من قبل هرمين في أعلى المرجعيات الإسلامية والمسيحية لا يستحسن أن نتجاوزهما بكل بساطة لما يحملاه من معاني الشرف والنبل تجاه العراق.. ولا اعتقد أن الإمام السيستاني والكاردينال دلي متفقان على وقت تعبيرهما عن ما يدور في خواطرهما.. أنما جاءت هذه الصدفة برقية إلهية لما يحملانه من نوايا سليمة ومواقف أزلية تجاه هموم العراقيين.. كذلك اثبت الرجلان العالمان أنهما ليسا بحاجة لان يسجل التاريخ لهم المواقف بقدر ما على التاريخ من ثقل أمانة وموقف مشرف بان يدون للأجيال الاستحقاق الذي يجب أن يكرم فيه علماء الدين العراقيين وعلى مختلف توجهاتهم ومرجعياتهم.

نظرة من الأعلى

نبيل شانو

تختلف نظرتنا إلى الأمور العديدة في الحياة حسب قربنا منها أو بعدنا عنها، ونعني بذلك معرفتنا الدقيقة لتفاصيل تلك الأمور. فيقال أن فلان لديه نظرة بعيدة المدى للأمور، أي أنه ملم بما يجري حول ذلك الموضوع، لذلك فهو قادر على تحليل وتفسير الوقائع الحاصلة بشكل منطقي حقيقي، وبالتالي فهو قادر على إصدار أحكام واقعية منطقية. وكذلك يقال أن فلان نظرته قصيرة للأمور، أي أنه غير واعٍ بشكل عام وغير قادر على تحليل الوقائع المتعلقة بذلك الأمر، سواء أكانت تلك الأمور متعلقة بحاجات خاصة أو عامة.

والنظرة للأمور من الأعلى الذي هو موضوع مقالنا، ليس المراد منه البعد عموديا لمسافات بعيدة بحيث يصبح الحكم من خلاله على مختلف المسائل التي تهمنا بعيد المنال، "حينها تصبح كافة الأمور نقطية مبهمة غير قابلة للتفسير" أنما الهدف هو شمولية النظرة إلى الوضع بشكل عام للتمكن من الفهم ومن ثم الحكم والمعالجة بشكل صحيح. ولو افترضنا جدلاً بأن هناك كائناً من كان ينظر من تلك الارتفاعات ويملك من المقومات العقلية والأخلاقية وحسن النية "الخير" الكثير وليس المطلق، كون الخير المطلق هو من صفات الذات الإلهية حصراً، بالإضافة إلى امتلاكه القدرة على تغيير الأمور السلبية الحاصلة.. فكيف ستكون الأوضاع مع هكذا قدرة؟. بالتأكيد ـــ جواباً على هذا السؤال ستكون الأوضاع مختلفة اختلافا كلياً عما يجري حالياً.

إذا تمكنا من " التحليق " مع هذا "الكائن" لاستطعنا رؤية الناس وهم يسيرون في الطرقات، متخذين من الشوارع والأزقة طرقاً تؤدي بهم إلى مساعاهم، فمنهم نراهم متوجهين إلى أعمالهم، أو لقضاء حاجات معينة، أو ذاهبين للتعبد، أو للقيام ببعض الأمور المنافية للأخلاق، أو ذاهبون لارتكاب جرائم بحق غيرهم من البشر.. وهنا نتساءل "لماذا يسير من يهدف إلى الشر جنباً إلى جنب مع من يهدف عمله إلى الخير؟!". كيف يمكن أن نفصل بين الذاهب إلى الصلاة عن الذاهب للسرقة ؟!. كذلك كيف نفرق بين الذاهب إلى عمله لكي يوفر المعيشة لأطفاله عن الذاهب لقتل الطفولة في مهدها؟!. وكيف نبعد من يهب لمساعدة الآخرين عن من يسرقهم ويحاربهم في قوتهم؟!. والأدهى من هذا كله كيف نبني ساتراً بين من يحب الناس جميعاً ويعتبر نفسه جزء بسيط من المجتمع الأكبر وبين من يكره الناس جميعاً ويعتبر نفسه السلطة الوحيدة القادرة على إصدار الأحكام ؟!. فيأتينا الجواب "بأن ذلك شيء طبيعي، وعلى مر العصور كان الشر يتعامل مع الخير، ولكل هدفه الذي يسعى إليه"، ثم كيف سنستطيع معرفة الخير إن لم يكن هناك شر؟!. ولو لم يكن هناك جهنم، فمن سيعمل من أجل الخير وهو على يقين من أنه صائر إلى الجنة لا محالة ؟!.

إن ما يحصل هو أن الشر يحاول دائماً ومنذ بداية الخليقة الفوز على حساب الخير، لكن ذلك لا يدوم، لأن فوزه "الشر" يعني نهاية البشرية وفناءها. صحيح أنه يتقدم في لحظات معينة من الزمن ويؤدي ذلك إلى الخراب والدمار، بعدها يترك الساحة للخير ليؤدي دوره في البناء والتعمير ليعاد الوجه الصحيح للحياة، فبدون الخير ليس هناك حياة، فالخير هو الحياة والشر بالتأكيد نهايتها.

العنف ضد المرأة مسؤولية المجتمع والقوانين

عالية طالب*

شابة في العشرين تزوجت منذ شهرين، أطلق عليها الاميركان رصاصات لنيمة دون ذنب فسقطت صريعة بعد ساعات من محاولات أنقاذ فاشلة، هكذا تحدثت عنها شقيقتها "ود" المقتربة في مصر هربا من أطلاقات مماثلة، وما أن أنهت الاخت حديثها حتى أنهمرت حكايات أخرى كالمطر تروي حوادث مشابهة بتفاصيل مختلفة لكنها تنتهي الى وقوع النساء في بلدي ضحية العنف الذي أضاع حقوق الجميع نساءا ورجالا لكنه يبقى أشد ظلما وقسوة حين يرتكب ضد المرأة التي هي دائما خارج نطاق المنازعات ومشاريع الاقتتال ولكنها تدفع الضريبة دون أن تؤمن لها القوانين والمجتمع القائم على تطبيق تلك النصوص ما يحفظ لها حياتها التي تتقاذفها مخططات القتل والخطف والاغتصاب وقمع الحريات والمساومات الرخيصة التي لجأ اليها بعضهم بقصد الضغط للحصول على معلومات او أجبار الرجل على تسليم نفسه بالورقة الضاغطة التي قد تكون أمه أو أخته أو زوجته.

لماذا تستخدم المرأة طرفا في النزاعات المقيتة ولماذا ينتهك قانون الحياة قبل القوانين الوضعية في التعامل مع المرأة؟، التي قال عنها الامام علي بن أبي طالب "عليه السلام" "رفقا بالقوارير". يتباهي الرجل بانه يقمع زوجته ويضربها ويضطهد رأيها وراحتها وحريتها، ويتفاخر أخر بأنه يمارس سطوة "شهريار" بكل تداعياتها، ويسخر آخر من الالتفات الى مشاعر أسرته ويعتبرها ضربا من السخف والغباء. وينشغل القانون والمجتمع من ورائه بادعاء أن الوضع الأمني المضطرب لا يفرق بين الجنسين في مواضيع حق القتيل التي لا تعيد الحياة بالتأكيد لاصحابها ولا تنشغل بأيجاد الوسائل الفاعلة للحد من أستشرائها المنتشر كالطاعون الان في ظل احتلال لا يفرق بين الانسان والحيوان فكيف يفرق بين الجنسين وأنسانيتهما ومكانتهما داخل المجتمع.

ليتنا نوجد تشريعا أو نصا مضافا قد يفعل بعض من قوانينا التي هي شبه معطلة في مسألة المحتلين عن جرائمهم لشعبنا، ليتنا نجد العقوبات أشد قسوة في الجرائم الموجهة ضد النساء اللواتي يسقطن شهيدات على قارعة الطرق بفعل رصاصات الاميركان الذين ما أن يرتابوا أو يقلقوا من حالة ما حتى تطال رصاصاتهم كل من يقترب منهم حفاظا على نجاح مشروع "بوش" بمحاربة الإرهاب والإرهابيين في العراق.

وأستذكر هنا "ميسون" المصممة في جريدة الجمهورية سابقا التي قتلها الاميركان وهي تقطع الشارع بارتباك أمام رتل لهم دون أن تنتبه لوجودهم المقيت فكان أن سقطت صريعة طلقات الحفاظ على الديمقراطية ووقف الارهاب. لماذا لا نحاسب هؤلاء القتلة على جرائمهم ونحن من أنتخبنا حكومة بالدم لنشعر بأننا أستبدلنا استلاباتنا السابقة بنظام جديد؟!. مؤكد لن تزاح الحكومة من مناصبها اذا ما تبنت موقفا وطنيا من ابناء شعبها المظلوم، وسيدافع عنها كل أبناء العراق سواء من كان مشاركا بالحكومة أو معارضا لها، وعبر تبنيات مشابهة لمسؤوليتها كحكومة تقف بوجه الظلم والعبودية والقهر وتعمل لحقوق ومستقبل مواطنيها ستتحقق الوحدة الوطنية دون عناء أو نزاعات.

المرأة العراقية بحاجة لمشاريع قوانين عديدة ولمنظمات واعية ونزيهة ولمواقف مجتمعية مناصرة وليس متفرجة ومثبطة لقدراتها، ودون تحديد تلك الجهود بالعاصمة المنكوبة بالصراع بل أن تشمل كل المحافظات والقرى والنواحي بذات الاهتمام والمتابعة.

أن موضوع العنف ضد المرأة ليس محليا فقط بل هو ظاهرة موجودة عربيا ودوليا وأن أختلف عراقيا بفعل تداعيات وجود القوات الأميركية وأسفافها الخاص، وقبل أيام أقيمت في العاصمة الأردنية ورشة عمل نظمتها شبكة "سلمى" الاقليمية تحت رعاية مؤسسة "هنرش بول" الالمانية حول تعامل الاعلام العربي مع قضايا العنف الموجه ضد النساء. وذلك ضمن مشروع الحياة ممكنة بدون عنف وتمييز وشبكة سلمى تتشكل من عشر مؤسسات نشيطة في مجال مناهضة العنف ضد المرأة تقع في ثماني دول عربية تهدف الى محاربة جميع أشكال العنف الموجه للنساء، من خلال دعم وتقوية حواء ورفع الوعي في المجتمعات العربية فيما يتعلق بحقوق المرأة، ونوقشت التحديات والصعوبات التي تواجه تغطية حوادث العنف ضد المرأة، حيث إن هناك رقابة على الاعلام في تغطية القضايا المتعلقة بالعنف ترجع الى الثقافة السائدة والقيود الراسخة في تبرير استخدام العنف وما يتبعه من لوم للضحية، لذلك يسود عنصر التكتم في هذه الحوادث ولا تبلغ المرأة المعنفه، خوفا من اللوم أو لعدم اقتناعها بأن خطوة كهذه ستحدث تغييرا ايجابيا في وضعها، خاصة ان معظم النساء لا يتمتعن بالاستقلالية المادية.

ومن ملاحظة بسيطة لمجمل الأنشطة التي تقام لحماية المرأة ومساندتها أن دورها لا يزال محدودا في مجال أنشطتها التي ينقضي مفعولها بأنتهاء زمن الفعالية من دون أن تكون تلك المنظمات متمتعة بقدرة المطالبة بالحقوق لحالات فردية تلجأ فيها النساء اليهن ليكونوا عونا لها في المصاعب التي تواجهها في حياتها، ونعتقد أن فاعلية هذه المنظمات وتأثيرها الحقيقي سينمو ويقوى عبر هذه النقطة بالذات وهي أن تنال ثقة المرأة بأن هناك من يساندها في أزماتها ومن يدافع عنها بقوة القانون الذي قد تكون جاهلة ببعض واجباته تجاهها.

المرأة "القارورة" ينالها الحيف بطرق لا حصر لها، فلنكن لها عونا دون منة وسندا دون منفعة وسياجا دون ثلمة.

* كتابات.